Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève

الوفـــد الدائـــم لدولـة قطـــر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيـــــف

2015/0072344/5

Ref: الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights(OHCHR), and with reference to the latter's note dated 2/9/2015, asking Governments to provide information on the impact of the implementation by States of their obligations under relevant provisions of international human rights law with regard to the protection of the family, pursuant the Human Rights Council(HRC) resolution 29/22.

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach herewith the above mentioned requested information as received from the competent authorities in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurance of its highest considerations.

Geneva, 26 October 2015

OHCHR
CH- 1211 Geneva 10
Fax: 022 917 9008
Email: registry@ohchr.org/ sbayarmagnai@ohchr.org

E.E

معلومات لتقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان حول قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٢٢/٢٩

المعنون (حماية الأسرة: مساهمة الاسرة في إعمال الحق في مستوى معيشي لائق لأفرادها ، وخاصة دورها في اجتثات الفقر وتحقيق التنمية المستدامة)

- يؤكد دستور دولة قطر في باب (المقومات الأساسية للمجتمع) على أن (الأسرة أساس المجتمع. قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها، وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة والشيخوخة في ظلها) – المادة ٢١.

- تؤكد رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ المعتمدة بالقرار الأميري رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٨ في ركيزتها الثانية (التنمية الأجتماعية) على التزام دولة قطر بالمحافظة على أسرة قوية متماسكة، تحظى بالدعم والرعاية والحماية الأجتماعية، والالتزام ببناء نظام فعال للحماية الاجتماعية لجميع االمواطنين، يرعى حقوقهم المدنية ويثمن مشاركتهم الفعالة في تطوير المجتمع، ويوفر لهم دخلاً كافياً للمحافظة على الكرامة والصحة.

- وضعت استراتيجية التنمية الوطنية الأولى للفترة من ٢٠١١-٢٠١٦ سياسة اجتماعية متكاملة تقوم على خمس استراتيجيات قطاعية مترابطة تهدف إلى تحقيق نتائج أقوى وأكثر استدامة، و منها (استراتيجية التماسك الأسري وتمكين المرأة) و(استراتيجية الحماية الاجتماعية).

- تقوم الحكومة من خلال تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية بالعمل على تعزيز الأسرة من خلال دعم برامج من شأنها تحقيق النتائج التالية: تعزيز مكانة الأسرة القطرية باعتبارها ركيزة المجتمع، وتعزيز أدوار الوالدين وتقليل الاعتماد على عمال المنازل، وتخفيف عدد حوادث العنف الأسري وحماية الأسر المتضررة من ذلك ودعمها، وتقديم أنظمة دعم للأسر التي لديها ظروف خاصة، وتقليل الضعف الاقتصادي والاجتماعي للأسر القطرية وتحسين إدارتها المالية، وزيادة رفاة الطفل وحمايته ورعايته، وتحسين الدعم للأسر العاملة، لاسيما النساء.

- يوفر النظام الحالي للحماية الاجتماعية دعماً سخياً للمواطنين بوسائل مختلفة، وتهدف الحكومة من خلال استراتيجية التنمية الشاملة إلى تعزيزه ليضمن اتاحة فرص النجاح لجميع أفراد الأسرة، بما في ذلك الفئات الضعيفة والمحرومة ومنحها فرص لإعالة نفسها وأسرها. كما تسعى الاستراتيجية إلى توسيع مشاركة القطاع الخاص في نظام الحماية الاجتماعية من خلال إطار المسؤلية الاجتماعية للشركات القطرية، وتعزيز الشراكات بين القطاع الخاص والحكومة والجهات المعنية بنظام الحماية الاجتماعية.

- ازدادت مشاركة المرأة القطرية في قوة العمل في العقود الأخيرة مع زيادة تحصيلها العلمي ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة في عام ٢٠١٦ إلى ٤٢% لذلك أهتمت الحكومة بدعم المرأة العاملة حيث ينص قانون إدارة الموارد البشرية في القطاع الحكومي على منح المرأة العاملة أجازة وضع مدتها ٦٠ يوماً، وتخصيص وقت (ساعتين يومياً لمدة سنة) لإرضاع طفلها رضاعة طبيعية، ومنحها اجازة ممتدة لرعاية الطفل المعوق دون سن السادسة. وتسعى الحكومة من خلال استراتيجية التنمية الشاملة إلى دعم تحقيق توازن أفضل بين العمل والمسئوليات الأسرية من خلال دعم النساء بشكل خاص لضمان استمرارهن في سوق العمل من خلال اتخاذ اجراءات لمراجعة قانون المواد البشرية الحكومية واجازة الأمومة والتوسع في إنشاء مرافق العناية بالطفل.

- توفر الدولة الرعاية الصحية الشاملة للموطنين بشكل مجاني. وقد تم تأسيس الشركة الوطنية للتأمين الصحي، وهي شركة مساهمة قطرية، في عام ٢٠١٣ لتتولى تطوير وتنفيذ نظام التأمين الصحي الاجتماعي، وهو نظام إلزامي لضمان تقديم الخدمات الصحية الأساسية، وفقاً لأحكام القانون رقم ٧ لسنه ٢٠١٣ ولائحته التنفيذية لكافة المواطنين القطريين ومواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمقيمين في الدولة والزائرين لها. وقد تم تطبيق المرحلة الأولى في شهر يوليو من العام ٢٠١٣ وشملت جميع النساء القطريات، والمرحلة الثانية في إبريل ٢٠١٤ لتشمل جميع المواطنين القطرين. وسوف تشمل المرحلة الثالثة جميع السكان في دولة قطر. ويوفر نظام التأمين الصحي الاجتماعية امكانية الحصول على الخدمات الصحية من خلال شبكة واسعة من مقدمي الخدمات الصحية في القطاعين الحكومي والخاص.

- توفر الدولة التعليم المجاني لمواطنيها في جميع مراحل التعليم، بما في ذلك التعليم الجامعي. ولزيادة الخيارات بموجب مبادرة (التعليم لمرحلة جديدة) التي تبنتها الحكومة لتطوير التعليم قبل الجامعي يمكن للأباء والأمهات أن يختاروا لأطفالهم مدرسة حكومية أو خاصة يرونها أنسب لتلبية أحتياجات أطفالهم. ويتيح برنامج القسائم التعليمية الصادر بالقانون رقم ٧ لسنه ٢٠١٢ الخيار للذهاب إلى مدارس القطاع الخاص المعتمدة وفقاً لمعايير المجلس الأعلى للتعليم، وبموجبه تمنح الدولة مبلغ مالي في شكل قسائم لكل طفل قطري لتغطية كل أو جزء من الرسوم الدراسية للمدرسة المختارة. ويوفر هذا النظام تكافؤ الفرص لجميع الأطفال في الحصول على تعليم ذو جودة عاليه.

- يوفر القانون رقم ٣٨ لسنه ١٩٩٥ بشأن الضمان الاجتماعي رعاية تأمينه شاملة للاسر والأفراد الذين يحتاجون لرعاية الدولة، ويغطي القانون الفئات التالية: الأسر المحتاجة والأرامل والمطلقات والزوجات المهجورات وأسر المفقودين والسجناء والأشخاص من ذوي الإعاقة والعاجزين عن العمل والمسنين. وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٤٦ لسنه ٢٠١٤ بشأن تحديد قيمه المعاش المستحق للفئات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٨ لسنه ١٩٩٥ بشأن الضمان الأجتماعي وقواعد منحه ونص القرار على زيادة قيمه المعاش لجميع الفئات المنتفعة منه بما يزيد عن ١٠٠%. وينص القرار في المادة (٤) منه على صرف بدل نقدي شهري قيمته حوالي ٤٠٠ دولار أمريكي لتوفير خادم لكل من المعاق والعاجز عن العمل والمسن، وذلك بناءً على تقرير طبي من الجهة الطبية التي تُحددها الجهة المختصة بشؤون الصحة العامة في الدولة يفيد حاجة كل منهم إلى شخص يقوم برعايته، وذلك ما لم تكن الدولة قد قامت بتوفير الرعاية لأي منهم.

- يهدف نظام الإسكان الصادر بالقانون رقم ٢ لسنه ٢٠٠٧ إلى توفير السكن الملائم للمواطنين من خلال توفير الأراض المجانية والقروض السكنية الميسرة أو توفير وحدات سكنية عن طريق الشراء للمواطنين القادرين على سداد الالتزامات المالية التي يرتبها القانون. وينظم قرار مجلس الوزراء ١٧ لسنه ٢٠٠٧ أولويات وضوابط الانتفاع بهذا النظام وبموجبه تكون اولوية الانتفاع هي الإعالة والزواج والحاجة. ويمكن للنساء القطريات الانتفاع من هذا القانون حسب الضوابط المحددة. أو توفير السكن المجاني أوبدل الإيجار لمحدودي الدخل غير القادرين ماليا على الانتفاع من النظام السابق، وينظم ذلك قرار مجلس الوزراء رقم ١٨.

- ٢٠٠٧ إسكان ذوي الحاجة، وبموجبه تكون أولوية الانتفاع حسب الإعالة والزواج. وينتفع من هذا النظام القطريين من الجنسين بشرط أن يكون من الفئات التي تحتاج إلى رعاية اجتماعية كالمعاق، واليتيم، والعاجز عن العمل، والمسن، وأن ألا يكون قد آل إليه ملكية مسكن ملائم لسكناه.

- يعمل معهد الدوحة الدولي للأسرة، عضو مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع على دعم الجهود الوطنية المعنية بتعزيز الأسرة من خلال اجراء البحوث الرامية لتعزيز السياسات الأسرية في قطر والعالم العربي، ووضع قضايا الأسرة على أولوية صانعي القرار. وقد أطلق المعهد في عام ٢٠١٥ منحة (اسرة) البحثية المشتركة مع الصندوق القطري لدعم البحث العلمي بهدف دعم اجراء البحوث التي يمكنها توفير الادلة لوضع سياسات أسرية أكثر فاعلية أو تقييم السياسات القائمة. وتركز المنحة على الموضوعات التالية (الزواج والبنية الأسرية في العالم العربي، قوانين الأسرة وتطبيقاتها في العالم العربي، وتحقيق التوازن بين الأسرة والعمل في العالم العربي وتربية الأبناء في العالم العربي) ويمكن للباحثين في قطر والعالم العربي الاستفادة من منح تمويلية تصل إلى ٥٠ ألف دولار في السنة.

مصادر المعلومات:

- الدستور الدائم
- رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.
- استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-١٦.
- الميزان - البوابة القانونية القطرية http://www.almeezan.qa/